الأمم المتحدة

S/PRST/2004/3

مجلس الأمن

Distr.: General
25 February 2004
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٩١٥ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بشأن النظر في البند المعنون ''الحالة في الصومال''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى مقرراته السابقة بشأن الحالة في الصومال، ولا سيما بيان رئيسه المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/19) وإذ يرحب بتقرير الأمين العام الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/2004/115)، يؤكد من جديد التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال واحترامه لسيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، بما يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

''ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده الراسخ لعملية المصالحة الوطنية في الصومال ولمؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية المنعقد في كينيا، اللذين استهلا تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

''ويثني مجلس الأمن على رئيسي كينيا، موواي كيباكي، وأوغندا، يوري موسفيني، وغيرهما من القادة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجهات الدولية المؤيدة لمؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية على مثابرتهم في مساعدة الصوماليين على تحقيق المصالحة الوطنية.

''ويرحب مجلس الأمن بتوقيع أعضاء الوفود الصومالية، في الاجتماعات التشاورية الصومالية المعقودة في نيروبي في الفترة من ٩ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، على إعلان التنسيق بين القضايا المختلفة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، باعتباره خطوة هامة نحو تحقيق السلام الدائم والمصالحة في الصومال. ويحث كافة الموقعين على الاتفاق على الوفاء التام بالتزامهم بالمضي قدما بعملية السلام.

250204 250204 04-25020 (A)

‘‘ويناشد مجلس الأمن الأطراف الصومالية الاستفادة من التقدم المحرز والإسراع إلى التوصل في مؤتمر المصالحة الوطنية إلى حل دائم يشمل الجميع للصراع في الصومال بإنشاء حكومة انتقالية تتوفر لها أسباب البقاء.

‘‘ويكرر مجلس الأمن التأكيد أن على الأطراف الصومالية الالتزام بإعلان إلدوريت المتعلق بوقف القتال والمؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ والإسراع بتنفيذه. ويناشد الأطراف الصومالية مواصلة العمل من أجل التوصل إلى ترتيب أمني شامل في الصومال.

‘‘ويشدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة إلى وقف شامل لإطلاق النار في جميع أنحاء الصومال وعلى أن تحقيق ذلك مسؤولية تقع على عاتق الأطراف الصومالية نفسها. ويناشد المجلس الأطراف الصومالية التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار وضمان الأمن وحل خلافاتها بالطرق السلمية.

‘‘ويدين مجلس الأمن من يعرقلون عملية السلام ويؤكد أن من يصرون على المضي على درب المواجهة والصراع سيكونون عرضة للمساءلة. وسيواصل المجلس رصد الوضع عن كثب.

‘‘ويناشد مجلس الأمن جميع الدول المجاورة مواصلة مساعيها للمشاركة بصورة كاملة وبناءة في إنجاح عملية المصالحة الوطنية في الصومال وتحقيق السلام في المنطقة.

‘‘ويرحب مجلس الأمن بالتزام الاتحاد الأفريقي واستعداده لنشر بعثة مراقبين عسكريين في الصومال ويناشد المجتمع الدولي دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتحسين الحالة الأمنية في الصومال.

‘‘ويناشد مجلس الأمن المجتمع الدولي مواصلة جهوده لدعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الجهود التي تبذلها لتيسير مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال ويناشد البلدان المانحة الإسهام في المؤتمر وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبناء السلام في الصومال ونداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات الخاص بالصومال.

‘‘ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية في الصومال ويناشد القادة الصوماليين تيسير إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها وكفالة أمن جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الدوليين منهم والوطنيين.

‘‘ويعرب مجلس الأمن من جديد عن قلقه إزاء استمرار تدفق الأسلحة وإمدادات الذخيرة إلى الصومال ويرحب بإنشاء فريق الرصد عملا بالقرار ١٥١٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ويناشد الدول والكيانات المعنية الامتثال بدقة لحظر توريد الأسلحة والتعاون مع فريق الرصد.

‘‘ويرحب مجلس الأمن باستعداد الأمين العام لتعزيز اهتمام الأمم المتحدة بالتطورات الحاصلة في الصومال، في حدود الموارد القائمة. ويؤكد المجلس من جديد أن وضع برنامج شامل لبناء السلام مع التركيز بوجه خاص على نزع السلاح وتسريح المقاتلين وتأهيلهم وإدماجهم أمر ستكون له أهميته في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في الصومال، كما نص على ذلك بيان رئيسه المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/8).

‘‘ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبحث ويقترح في تقريره المقبل سبل تطوير دور الأمم المتحدة في دعم عملية المصالحة الصومالية التي تيسرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

‘‘ويؤكد مجلس الأمن من جديد استعداده لمساعدة الأطراف الصومالية ودعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال.